المسئولية القانونية للذكاء الاصطناعي

الباحثة/ مها يسري عبد اللطيف عبد اللطيف نصار

باحثة لدرجة الدكتوراه – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

تحت إشراف

أ.د. سهير سيد أحمد منتصر

أستاذ القانون المدني- كلية الحقوق- جامعة الزقازيق

(ISSN: 2537 - 0758)

المسئولية القانونية للذكاء الاصطناعي

الباحثة/ مها يسري عبد اللطيف عبد اللطيف نصار

ملخص البحث

يعتبر الذكاء الاصطناعي من المصطلحات الحديثة نسبيًا في المجال القانوني وعلى المستوى الاجتماعي مفهوم الذكاء الاصطناعي ليس متداول وإنه بيشير إلى النماذج الحديثة في استخدام الآلة في الحياة العملية، فإننا الآن لا نستخدم الحاسوب أو الأدوات التكنولوجية المعروفة في السابق، والتي بتتم غدارتها بواسطة الإنسان العادي ومن خلالها يمكن أن يظل الخطأ البشري متوافر طالما أن الانسان هو الذى يوجه إستخدامات الالة فلتفادى الخطأ البشرى أصبح الان الاهتمام بإستخدام الالة نفسها او بمعنى اضق اعتماد الاله على نفسها بعد برمجتها باللازم عملة وتوضيح الرؤية بكافة صورها وحالتها للالة و إطائها البرمجة اللازمة لتوفير القدرة على التصرف وإيجاد حل للمشكلات.

إنما يثور التساؤل ما مدى المسئولية القانونية المترتبة عن الافعال التى ترتكب بواسطة الذكاء الاصطناعى الروبوت سواء جنائية او مدنية، وفى حقيقة الامر هذا شىء يطول بيانه الا انه من الضرورى قبل البدىء فى انتشار اليات العمل بالذكاء الاصطناعى يجب ان يتجة المشرع لوضع إطار قانونى من المسئولية القانونية مدنية وجنائية.

فى حق الجرائم التى ترتكب بواسطة الروبوت فبعض الدول اتجهت الى وضع انظمة عقابية لتجريم حوادث السيارات ذاتية القيادة عن طريق قياس نسبة الخطأ وبيان المتسبب الفعلى فى الحادث كما ان هناك مسئولية مدني على المتحكم والمبرمج فى حال حدوث عطل فنى نتيجة عدم الحرص فى واجبات العمل لبرمجة الروبوت او نظام عمله.

وان المسئولية الجنائية يمكن ان تكون مشتركة بين مبرمج او مستخدم او القائم بإدارة نظام عمل الروبوت وبين الروبوت ذاته حيث ان مصدر اوامر الروبوت يجب ان يكون حريص فى ان الروبوت فى تنفيذه لهذه الاوامر لن يكون لدية سلطة تقديرية وانما سوف يلتزم بادائها حتى لو تحقق عن ذلك اضرار بالغير.

أما المسئولية القانونية للروبوت نفسه متوافرة حتى ولو كان الة وليس لدية اهلية إدراك فمن الممكن المعاقبة بمنع استخدام الروبوت او تدميرة إذا كانت طريقة تصنيعة او نظام عمله قد يضر بالبشرية او يؤذى المجتمع او يلوث البيئة، كما ان المسئولية

المدنية من خطأ وضرر وعلاقة السببية متوافرة ايضا وفى حاة ارتكاب الروبوت اضرار بالغير فإنه يعتبر مملوك لصاحبه مثله مثل الاموال والتى يمكن ان يتم الحجز عليه تعويضا عن قيمة الضرر المتحقق.

وأننا هنا لن يسعنى الحديث فى السرد عن مدى المسئولية القانونية المدنية والجنائية فى إستخدام الذكاء الاصطناعى حيث ان هذا بحث مطول قمت بإعدادة وسوف اتناوله مع حضراتكم على اجزاء فإنه من واجب التنوية ان المسئولية القانونية دائما بتتطور مع تطور التكنولوجيا فى الاستخدامات الحديثة.

Legal liability for artificial intelligence

Abstract:

Artificial intelligence is considered one of the relatively modern terms in the legal field and at the social level. The concept of artificial intelligence is not current، and it refers to modern models in the use of machines in practical life. We now do not use computers or technological tools known in the past, which are exploited by ordinary people and by Through it, human error can remain available as long as the person is the one who directs the machine's uses. To avoid human error, there is now interest in using the machine itself, or in a more accurate sense, God's reliance on itself after programming it with the necessary work and clarifying the vision in all its forms and conditions for the machine and giving it the necessary programming to provide the ability to act and find problem solving.

Rather, the question arises, what is the extent of the legal liability resulting from the actions committed by the artificial intelligence of the robot، whether criminal or civil, and in fact this is something that is long to explain, but it is necessary before starting to spread the mechanisms of working with artificial intelligence. Civil and criminal.

With regard to crimes committed by robots, some countries have tended to set punitive systems to criminalize self-driving car accidents by measuring the error rate and indicating the actual cause of the accident. There is also a civil liability for the controller and programmer in the event of a technical malfunction as a result of lack of care in the work duties of the programmer. Android or its operating system.

And that criminal liability can be shared between a programmer, user, or administrator of the robot's work system and the robot itself, as the source of the robot's orders must be careful that the robot, in

(ISSN: 2537 - 0758)

executing these orders, will not have discretionary power, but will be committed to performing them even if it is verified. Damage to others.

As for the legal responsibility for the robot itself, even if it is a machine and does not have the capacity to perceive, it is possible to punish by preventing the use of the robot or destroying it if the manufacturing method or its working system may harm humanity, harm society, or pollute the environment, and the civil liability for error and damage and the causal relationship is also available And in the event that the robot commits harm to others, it is considered owned by its owner, just like money, which can be seized as compensation for the value of the damage achieved.

And here I will not be able to talk about the extent of civil and criminal legal liability in the use of artificial intelligence, as this is a lengthy research that I prepared and I will discuss it with you in parts. It is a duty to note that legal liability is always evolving with the development of technology in modern uses.

مقدمة

لم يعد الذكاء الاصطناعى مجرد حلم يراود البعض او ضرب من ضروب الخيال العلمى بل اضحى حقيقة واضحة تحظى بتطبيقات عده تحاكى الذكاء البشرى حينا وتتفوق عليه احيانا كثيره، ففى المجال الطبى بتنا نسمع عن انظمة ذكيه تستخدم لتحليل البيانات والنتائج الطبيه لغايات التشخيص المبكر لبعض الامراض والقتراح علاجات لها كما عمدت بعض المستشفيات العالميه الى استخدام الروبوتات الجراحيه على نحو محدود فى العمليات السريريه التى تتطلب دقة منتاهيه وسرعه فائقه.

اما على الصعيد التعليمى فقد ظهر الروبوت المعالم القادر على تميز الطلبه والتفاعل معهم من خلال قراءق تعبيرات وجودههم وتحليل نشاطهم الدماغى ومن ثم تعليمهم مسافات جديده حسب مسار كل تلميذ على حده. وفى المجال العسكرى بدأت معدات الذكاء الاصطناعى والحرب الالكترونيه تغزو القطاعات العسكريه لتقدم خدمات الاستشعار عن بعد والتنبؤ بالاخطار العسكريه ومواجهتها. اما مجال النقل فلم يكن هو الاخر بمنأى عن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى اذ بدات العديد من مصانع السيارات الشهيره تضع اللمسات الاخيره على خطوط انتاج المركبات ذاتيه القياده المزوده بتنقية استشعار الحركه وخاصية الادراك المكانى، وفى القطاع المالى بدأت بعض الاسواق الماليه الكبرى باستخدام برامج ذكيه لتحليل البيانات الماليه وتوقع التقلبات التى تطرأ على على اسعار الاسهم والسندات بل وصل الامر ببعض هذه البرامج الى درجه

التفاوض بشأن الصفقات وابرامها بمعزل عن اى تدخل بشرى. كما شهدت التجاره الالكترونين الاذكياء بحيث اضحت جزءا من بنية بعض المواقع الالكترونيه الرائده وتطور دورها من مجرد مساعد فى اتخاذ قرار التسوق الى صانع للقرار قادر على المقارنه بين ملايين العروض واختيار الانسب منها فى وقت وزمن قياسى لايتعدى الثانية الواحده.

ولعل أبرز مايميز برامج الذكاء الاصطناعى عن غيرها من البرامج الاخرى هو قدرتها الفائقع على التعلم واكتساب الخبره واتخاذ القرار باستقلاليه دون الاشراف البشرى المباشر فضلا عن تمتعها بمهارات التسيب والاستنباط والتكيف مع البيئه المحيطه ونتيجة هذه الخصائص وتلعب تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى دورا حيويا فى تسريع الانجاز وزيادة وتيره الانتاج من خلال قدرتها على انتقاء أفضل الخيارات المتاحه ولالاستجابه للمتغيرات بمرونه وسرعه عاليه. ولعل ذلك هو الذى حدا بدولة الامارات العربيه المتحده الى اطلاق استراجية متكامله بشأن تحويب الذكاء الاصطناعى الى واقع ملموس ايمانا بأهمية استشراف المستقبل وخلق بيانات عمل مبتكره ترتقى بجودة الاداء وتسثمر الطاقات على النحو الامثل.

وعلى الرغم من المزايا العديده لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعى الا انها تثير العديد من التحديات وبخاصة فيما يتعلق بمدى ملائمة التشريعات الحاليه وقدرتها على استيعاب التحديات وبخاصه فيما يتعلق بمدى ملائمة التشريعات الحاليه وقدرتها على استيعات الخصائص الفريده لهذه التكنولوجيا. اما من الناحيه التقنيه نجد ان تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى لم تعد تصل بعد الى درجة الكمال القصوى بل لاتزال برامجها عرضه للاصابه بالفيروسات او الاعطال الفنيه الامر الذى قد يجعلها فى بعض الاحيان تعمل بطريقه غير متوقعه او مخوله مما قد يلحق اضرار بالغه تعيد الى الاذهان التساؤل حول كيفية توزيع واسناد المسؤوليه الناجمه عن اعمال مثل البرامج.

المبحث الأول
رفض الاعتراف للذكاء الاصطناعى بالمسئولية المدنية

تمهيد:

تسود فى القانون الفرنسى والمصرى فكرة أساسية هى التمييز بين الشخص القانونى Les personnes والأشياء Les choses. والأشخاص هم أشخاص القانون sujets de droit، أما الأشياء فهى أشياء قانونية objets de droit.

(ISSN: 2537 - 0758)

وتنبغى الإشارة إلى أن الذكاء الاصطناعى هو نظام من نظم البرمجيات. أما الربوت فهو جهاز قد يكون الذكاء الاصطناعى عنصراً فيه، ويطلق عليه حينئذ الربوت الذكى. وفى الحالتين نكون بصدد ذكاء اصطناعى.

والسائد أن الربوت الذكى هو شئ قانونى؛ لأنه من خلق الإنسان، وأنه نظراً لكونه مال مادى فيخضع لأحكام التقنين المدنى بشأن الأموال، وتطبق عليه أحكام الملكية الفكرية، وتثبت له حقوق مثل براءة الاختراع. كما أن البرامج المخصصة لتشغيل الربوت، تلك التى يستخدمها الربوت فى تنفيذ مهمامه يمكن حمايتها بوصفها أعمالا فكرية بحق المؤلف، والربوت الذكى مال قابل للتعامل التجارى، وله إسم يتم اختياره بعناية، ويتم تسجيله كعلامة تجارية.

المطلب الاول
الاعتراف للذكاء الاصطناعى بالشخصية القانونية

توجد وجهة نظر ترنو إلى المستقبل مؤداها الاعتراف بالشخصية القانونية للربوتات الذين توافر لها الذكاء الاصطناعى؛ من أجل إلقاء المسئولية عليها لتعويض الأضرار التى يمكن أن تسببها[١].

فى نظر هؤلاء إن الربوت المستقل الذى يتمتع بالذكاء الاصطناعى هو شخص إليكترونى مسئول[٢]. وهذا الرأى يعنى بوضوح الاعتراف للربوت بالشخصية القانونية.

ودافع عن هذا الرأى أيضا تقرير نائب بالرلمان الأوروبى، كما تبناه أيضا قرار للبرلمان الأوروبى فى ١٦ من فبراير ٢٠١٧ على الأقل بالنسبة للربوت المستقل الأكثر تقدما وهو الذى يأخذ قرارات مستقلة، او يتصرف بطريقة مستقلة مع الغير.

ويوضح قرار البرلمان الأوربى المشار إليه أن إنشاء الشخصية القانونية يهدف إلى جعل الربوت نفسه مسئولاً بحيث يلتزم بتعويض الأضرار الناجمة للغير، وبدلاً من تقرير مسئولية مصمم الربوت، أو الصانع، أو المالك، أو المستخدم له عن فعل هذا الربوت فالمسئولية تقع على الربوت نفسه.

والاعتراف للبروت الذكى بالشخصية القانونية فى نظر أصحاب هذا التصور يشيه الاعتراف بالشخصية القانونية للشخص الاعتبارى، وإذا كانت الشخصية الاعتبارية مجرد مجاز فالأمر كذلك أيضاً بالنسبة للربوت الذكى الذى يمكن وفقاً لهذا التصور أن يعترف

([1]) A. Bensoussan, Droit des robots: science- fiction ou anticipation/ D. 2015. 1640: A- S. Chone- Grimaldi et Ph. Glaser, Responsabilite civile du fait du robot doue d'intelligence artificielle: faut- ill creer une responsabillte robotique? CCC 2018. Alerte 1

([2]) «personne electronique responsable»

له بحقوق والتزامات. وهذا الاعتراف ليس غريباً؛ فالنظام القانونى للأشخاص المعنوية قد بنى تقريبا وفقاً للنظام القانونى للأشخاص الطبيعية، حتى الاعتراف لها بالحقوق الأساسية.

ويوضح بعض الفقه المؤيد لهذا الاقتراح حدود هذه الفكرة فمن شأن الاعتراف بالشخصية القانونية للربوت أن تسمح له بإبرام العقود، وبوجه خاص عقود التأمين، وهو ما يعنى تمتعه بذمة مالية، ويتم تغذية هذه الذمة المالية بمبالغ يقدمها مصمم الربوت المتع بالذكاء الاصطناعى، والملك عن الشراء والمستخدم أيضا إذا كان شخصا مختلفا عن المالك(٣).

والميزة الأساسية لهذا الاقتراح هى أن تعويض ضحايا الأضرار الناجمة جراء الربوت سيكون فعالاً وسريعاً، وبوجه خاص لايقع عليهم الإثبات من خلال خبرة قضائية طويلة ومكلفة لشذوذ الربوت anormalite الذكى والعيب الذى به أو خطأ المستخدم(٤).

ومع ذلك فقد رفضت لجنة الخبراء التى شكلتها اللجنة الأوروبية هذا الاقتراح صراحة فى ٢٠٢٠، كما رفضها تقرير البرلمان الأوروبى فى وقت لاحق فى ٢٠ من أكتوبر ٢٠٢٠(٥). وفى رأى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى الأوروبى(٦). رفض المجلس أيضا هذه الفكرة، وأكد على أنه يرفض منح شكل من الشخصية القانونية للربوت أو الذكاء الاصطناعى؛ بسبب المخاطر المعنوية غير المقبولة والمتعلقة بهذه الخطوة، كما رفض المكتب البرلمانى للاختيارات العلمية والتكنولوجية فى البرلمان الفرنسى هذا الاقتراح، ورأى أنه لا يتوافر له أى أساس، أو أنه مايزال سابقا لأوانه تماماً(٧).

---

(3) G. Loiseau. M. Bourgeois, Du robot en droit a un droit des robots, JCP G n° 48, nov. 2014, doctr. 1231. 16 V. not. A. Bensoussan, plaidoyer pour un droit des robots: de la «personne morale» a la «personne robot» La letter des jurists d affaires، 23 oct, 2013, n° 1134; A. Bensoussan, J. Bensoussan، Droit des robots, Larcier, 2015

(4) A- S. Chone- Grimaldi et Philippe Glaser, Responsabilite civile du fait du robot doue d'intelligence artificelle: faut- ill creer une personnalite robotique?» Contrats Concurrence Consommation n° 1, Janvier 2018, alerte 1; A. Bensoussan et J. Bensoussan Droit des robots Editions Larcier 2015, p. 41 et s.

(5) D. Glbois- Lehalle, Responsabilite civile pour l intelligence artificielle selon Bruxelle: une initiative a saluer, des dispositions a ameliorer D. 2021, p.p. 87; Ch. Lachieze, Intelligence artificielle: quell modele de responsabilite? D IP/IT, 2020. P.663;

(6) «Conseil economique et social europeen» (CESE).

(7) OPECST، Rapport «pour une intelligence artificielle maitrisee, utile et demystifiee» T, 1, 15 mars 2017.p. 129.

(ISSN: 2537 - 0758)

وفى رأى لجنة الخبراء التى شكلتها اللجنة الأوروبية أيضاً لا يجوز منح الشخصية القانونية لأنظمة مستقلة؛ لأن الضرر الذى تحدثه يمكن بل ويجب أن ينسب إلى أشخاص أو منظمات قائمة.

الانتقادات الموجهة إلى الاعتراف للذكاء الإصطناعى بالشخصية القانونية:

كانت وجهة النظر القائلة بالاعتراف للذكاء الاصطناعى بالشخصية القانونية محلاً للنقد. ورأى الفقه فضلا عن عدم تحديد نطاق تطبيقها أنها فى آن واحد خطرة وغير مفيدة(٨).

عدم تحديد نطاق تطبيق الاعتراف بالشخصية القانونية لربوت الذكاء الاصطناعى:

تثير فكرة الاعتراف للربوت بالشخصية القانونية اعتراضات تأتى فى مقمتها عدم تحديد مجال تطبيقها. فأى اجهزة الربوت تمنح هذه الشخصية القانونية. وما هى الحدود التى ينبغى فرضها بين مختلف هذه الأجهزة؟ وهل هذه الحدود ستكمن فى عدم مادية الربوت الذكى؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب على هذا السؤال فهذا يعنى الاعتراف للبروت الذى لا يتكون من كيان مادى بالشخصية القانونية، وهذا التحديد يثير مشكلة كبيرة بالنسبة للبرامج الإليكترونية للمساعدة فى القرار أو فى قراءة الأشعة على سبيل المثال. وللوصول إلى الاعتراف بالشخصية القانونية المستقلة للربوت ينبغى أن تكون قدرات الآلات على التعلم وأن تصحح لنفسها والتكيف مع بيئتها بإثبات قدرتها على المبادرة أصبحت واضحة.

ومعيير الاعتراف بالشخصية القانونية للربوت هى الذكاء والقدرة على الاستقلال. وهذه المعايير تثير صعوبات كبيرة كما سبق أن رأينا.

الانتقادات الموجهة إلى عدم مسئولية المصممين والمنتجين وملاك ومستخدمى الربوت:

عدم إلقاء المسئولية على عائق المصصمين أو المنتجين أو ملاك أو مستخدمى الربوت الذكى، وخصوصاً فى المجال الطبى، ونقل هذه المسئولية على عائق الربوت نفسه من شأنه إحداث تضارب قانونى، وربما يشجع هذه الفئات إلى تصميم أو إنتاج وتداول ربوتات ذكية خطرة، وهو ما لا يمكن السماح فيه فى مجال مثل المجال الطبى.

وأخطر ما يمكن أن يؤدى إليه نقل المسئولية على الربوت أنه يمكن أن يحدث تحولاً كبيراً فى علاقة المرضى بالأطباء، وتحديداً فيما يتعلق بمسئولية الأخرين، فالأطباء

(٨) J-R. Binet, Personnalite juridique des robots: une voie a ne pas suivre, Droit de la famille n° 6, juin 2017, repere; Ch, Lachieze, Intelligence artificielle: quell modele de responsabilite? D IP/IT, 2020, P. 663

مكلفون ببذل ما فى وسعهم من أجل شفاء المرضى، وأنهم مسئولون لأنهم يملكون القرار النهائى العمل الطبى، ومن ثم يكونوا مسئولين عنه تماما غير أن نقل المسئولية إلى الربوت سيؤدى إلى تعديل العلاقة بين المرضى والأطباء،

وعلى الأرجح إلى قلب المهنة فى مجموعها، وهذا ما يدعو إلى رفض فكرة نقل المسئولية إلى عائق الربوت[٩].

مخاطر فكرة الإعتراف للربوت بالشخصية القانونية على الأفكار الأساسية للمسئولية:

الفكرة تتميز بكونها خطرة؛ لأنها تؤدى إلى إلغاء التقسيم الأساسى السائد فى القانون وهو التقسيم إلى أشخاص وأشياء. قد يقول قائل إن الربوت يتساوى بالشخص الاعتبارى الذى يمكن أن يكون مسئولا.

وهنا لامكن التسليم بهذا النظر؛ لأن هذا التشبيه فى غير مصلحة هذا الرأى؛ فالشخص الاعتبارى فكرة مجردة أو مجرد تشخيص قانونى لذمة مالية، ولا يتمتع بأى استقلال فى مواجهة المديرين له. أما الشخص الإليكترونى أو الربوت فهو على العكس ليس مجرد كيان مجرد؛ لأنه تشخيص قانونى لذكاء اصطناعى، فلديه الإمكانية فى التطور بطريقة مستقلة بوصفه شخصا قانونياً.

يضاف إلى ذلك أنه على عكس الشخص الاعتبارى فى القانون الخاص وهو تجمع أشخاص، وله موضوع محدد فالهدف من الاعتراف بالشخصية القانونية للربوت الذكى هو تأطير النتائج القانونية لأعمال الربوت الذكى. وليس من المؤكد أن المعالجة القانونية سوف تتحسن فى وجود ربوت ذكى متمتع بالشخصية القانونية فيما يتعلق بتعويض المضرور.

وأخيراً الاعتراف بالشخصية القانونية للربوت يمكن أن يؤدى مستقبلاً أيضاً إلى الاعتراف له بحقوق أساسية على غرار الأشخاص الطبيعية. وهذا الاعتراف سوف يثير مشكلات حادة أكثر من تلك التى تثور بالنسبة للأشخاص الاعتبارية. وهل يمكن أن تنافس الربوت الأشخاص الطبيعية فى حقوقها فى المجتمع؟

عدم فائدة فكرة الإعتراف للربوت بالشخصية القانونية:

تتميز الفكرة أيضاً بكونها غير مفيدة؛ لأنها لاتسهم فى تسهيل تعويض المضرورين. فالفكرة التى ترى الاعتراف بالشخصية القانونية للربوت لا يكون لها فائدة إلا إذا كانت تتوافر له ذمة مالية، ويغطى بتأمين المسئولية. ويجب من ثم أن يمثل الربوت قانوناً

(٩) A. Hamoui, La responsabilite civile medicale a Í epreuve de Í intelligence artificielle, Memoire, Master, Paris II, 2020.P. 49 et s.

(ISSN: 2537 - 0758)

شخص مثل المنتج أو المالك أو المستخدم، فيبرم نيابة عنه العقود، وهنا يحق أن نتساءل لم لا يكون هذا الشخص الطبيعى هو المسئول بدلاً من هذا الالتفاف وتقرير مسئولية الربوت(١٠).

فكرة التشخيص القانونى للربوت كما تقول محكمة استئناف باريس لا تفعل سوى نقل المشكلة، بمعنى أن الأشخاص الذين يقع عليهم المساهمة فى تغذية الذمة المالية للربورت بهدف التمكين من تعويض الضحايا سيكونوا على الأرجح نفس الأشخاص الذين ستنعقد مسئوليتهم فى حال تطبيق القواعد العامة فى المسئولية(١١).

ونستنتج الباحثة أن نقل المسئولية إلى الربوت إلى مشكلة أخرى تتعلق بإعاقة وظيفة المسئولية المدنية فى الردع والوقائية، فالفاعلون أو الأطراف التقليدية لن يتحملوا على الأرجح عبئ دعاوى المسئولية التى ستوجه إليهم، باختصار الذكاء الصناعى هو شئ يكون شخصا ما مسئولاً عنه.

المطلب الثانى
نوع المسئولية عن الذكاء الاصطناعى

إذا كان الربوت الذكى أو الذكاء الاصطناعى شيئاً أو مالاً تجارياً، كما أسلفنا فيمكنه إحداث أضرار، وهنا يثار التساؤل عن نوع المسئولية عنه أو أساسها.

وفقاً للفقه تكون المسئولية عن الذكاء الاصطناعى إما مسئولية شخصية عن خطأ الأطباء، أو مسئولية عن فعل الأشياء، أو مسئولية عن المنتجات المعيبة.

مسئولية شخصية قائمة على الخطأ:

يمكن بحث المسولية الشخصية عن الخطأ من خلال البحث عن معايير جديدة مثل تعقد النظام ودرجة مساعدته فى اتخاذ القرار وإمكانية التدخل التى يعهد بها للمستخدم.

ويجب وفقاً للقواعد العامة إثبات الخطأ، والضرر، وعلاقة السببية، وفيما يتعلق بالخطأ بوجه خاص فيجب إثبات خطأ المستخدم فى الاستعمال، أو خطأ المنتج فى برمجة الربوت، وسواء كان الخطأ عمديا أو غير عمدى. غير أن المشكلة تكمن فى صعوبة الإثبات من ناحية. ومن ناحية أخرى إذا ارتكب الربوت الذكى خطأ باتخاذ قرار دون وقوع سلوك متنازع فيه من جانب المالك أو المستخدم أو المنتج فلا يمكن حينئذ تطبيق المسئولية القائمة على أساس الخطأ.

---

(10) J- S, Borghetti, L'accident genere par l'intelligence artificielle autonome, JCP 2017, n° special Le droit civil a l ere numerique spec. n° 41; G. Loiseau La Personnalite juridique des robots une monstruosite juridique, prec.

(11) CA de Paris, Rapport du groupe de travail sur «La reforme du droit francais de la responsabilite civile et les relation economique», 25 juin 2019. P. 108.

وفى المجال الطبى يثار التساؤل: ماذا عن الطبيب الذى لم يمتثل فى تشخيصه لتشخيص الذكاء الاصطناعى الذى تبين أنه ضار بالمريض؟ هل يجب أن يكون الطبيب وحده مسئولاً عن استخدام البرنامج إذا تبين أنه يسبب تأثراً سلبيا للمريض؟ وهل يمكن يوما الوصول إلى آليه كا أو جزء من القرار الطبى، وتقرير مسئولية الأطباء الذين لايتبعوا تنبؤات الذكاء الاصطناعى؟

هل يمكن أن تكون المسئولية عن الذكاء الاصطناعى مسئولية عن فعل الحيوان؟

إذ كان برنامج المساعدة فى التشخيص الطبى يقترح على الطبيب قراراً خطأ فهل يمكن بحث تطبيق المسئولية عن فعل الحيوان. ويقوم هذا النظام التقليدى للمسئولية على قرينة موزعة بين المالك ومن يمارس سلطة الرقابة الفعلية على الحيوان.

ويرى أنصار هذا الرأى أنه على الرغم من الاختلاف بير الربوت والحيوان إلا أنه يمكن تطبيق نظام المسئولية عن الحيوان على الربوت، ووفقاً له يكون مالك الحيوان أو من يستفيد منه مسئولاً عن الأضرار التى يسببها الحيوان سواء كان الحيوان تحت حراسته، أو سواء فقد أو هرب. وعلى ذلك عدم سيطرة المالك أو المستخدم على الربوت يتم حلها عن طريق القياس مع وضع الحيوان الذى يهرب من مالكه أو مستخدمه.

وتدخل الربوت بارتكاب خطأ يكفى لانعقاد مسئولية المالك أو مستخدمه، والمسئولية عن الربوت مسئولية موضوعية تنتج فقط من مجرد فعل الربوت، وحارس الربوت هو المسئول عن الضرر أو الحادث، وفكرة الخطأ هما غير ذى أهمية(١٢).

وهذا الحل يصطدم بفرضية تثير الاعتراض وهى تشبيه الآلة بكائنات حية تتمتع بالإحساس وفقاً للمادة ٥١٥/ ١٤ من التقنين المدنى الفرنسى؛ لأنه على الرغم من أن الحيوان يدخل فى أسرة الأموال إلا انه يشكل طائفة قانونية خاصة يستحق حماية من القانون الجنائى.

والحيوان لا يتمتع بالشخصية القانونية على الرغم من ذاتيته الطبيعية. وكما يقول البعض إذا لم يكن ممكنا التقارب بين الربوت والإنسان فالأمر كذلك أيضاً بالنسبة للتقريب بين الربوت والحيوان(١٣).

(12) A. Mendoza- Caminade, Le droit confronte a l'intelligence artificielle des robot: vers l'emergence de noveaux concepts juridiques? D. 2016 p. 445.

(13) L. Mazeau, Intelligence artifcielle et responsabilite civile: le cas de logiciels d'aide a la decision en matiere medicale، Rev. pratique de la prospective et de l'innovation, 2018.p. 38 et s.

(ISSN: 2537 - 0758)

المسئولية عن الذكاء الإصطناعى مسئولية عن فعل الأشياء:

يرى بعض الفقه أن المبدأ العام للمسئولية عن فعل الأشياء[١٤]. المنصوص عليه فى المادة ١٢٤٢ من التقنين المدنى الفرنسى من المرونة بحيث يستوعب الأضرار التى يحدثها الذكاء الاصطناعى. ومؤدى هذا التطبيق أن حارس الذكاء الصناعى هو مسئول بقوة القانون عن الاضرار التى يحدثها للغير سواء تجسد هذا الذكاء ماديا فى ربوتات أو ظل مجرد برامج إليكترونية. وعلى ذلك إذا قامت الآلة بتحويل أموال، أو بيع أوراق مالية بطريقة ضارة؛ فإنها تعتبر أنها أحدثت فعلا غير عادى، ويعتبر مستخدمها حينئذ حارساً مادام أعطى أوامر للآلة[١٥]. ولا يخفى هذا الفقه أن تطبيق المسئولية عن حراسة الأشياء على الذكاء الاصطناعى يثير نوعين من الصعوبات.

أما النوع من المشكلات فيتعلق بمدى تطبيق المسئولية عن فعل الأشياء على الأشياء غير المادية، فالذكاء الاصطناعى ليس بالضرورة مدمجاً فى أشياء مادية غير أن عموم مبدأ المسئولية عن فعل الأشياء الذى لا يقيم تمييزاً بين الأشياء المادية والأشياء غير المادية. ينبغى أن يقم إجابة بالإيجاب[١٦].

وأما النوع الثانى من الصعوبات فهو كيفية تحديد الحارس عن الذكاء الاصطناعى، فالحارس وفقاً لأحكام القضاء هو الشخص الذى له استعمال، وتوجيه، ورقابة الشئ[١٧]. وهذه الفكرة عن الحراسة تأخذ فى الاعتبار السيطرة الفعلية maitrise effective أو الفعالة على الشئ، وليس السلطة القانونية على الشئ.

ومع ذلك لا يخلو تطبيق هذه الفكرة المادية للحراسة على الذكاء الاصطناعى من بعض الصعوبات؛ لأن قدرات هذا الذكاء تفتح له قدراً من الاستقلال فى العمل، الأمر الذى يجعله لا يخضع بالمعنى الضيق لسيطرة المستخدم؛ لنه يتمتع باستقلالية فى القرار؛ بسبب قدرته المعرفية والتعليمية. ونظرا لأن أعماله ليست محددة سلفا بواسطة برامج إليكترونية، كما فى الماضى، فسوف تفلت الآلة من تحكم الإنسان، وهو ما يعنى استبعاد اللجوء إلى فكرة الحراسة.غير ان هذه العقبة يمكن تجاوزها من خلا التمييز بين حراسة الهيكل[١٨].

---

(14) «Responsabilite du fait de chose».
(15) une responsabilite unmerique, D. IP/ IT 2020. P. 153. F. G Sell, Vers L emergence d
(16) G. Loiseau et M. Bourgeois، Du robot en droit a un droit des robots prec., spec, n° 12; Ch. Lachieze، precite.
(17) Cass., ch. Reun., 2 dec. 1942. DC 1942. P. 25. Note. G. Ripert; S. 1941. I. 217. Note H. mazeaud.
(18) «Garde de structure»

وحراسة المسلك[١٩]. فالمنتج يظل هو حارس الهيكل، بينما المستخدم ليس إلا مجرد حارس المسلك. باختصار ينتهى بعض الفقه إلى أنه ليس ضروريا بناء نظام جديد للمسئولية عن الذكاء الاصطناعى، وأن المبدأ العام للمسئولية عن فعل الأشياء مرن إلى درجة استيعاب المخاطر الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعى[٢٠].

الرأى القائل بالصفة التكميلية لنظام المسئولية عن فعل الأشياء:

يرى بعض الباحثين يمكن الاستعانة بالقواعد العامة للمسئولية عن فعل الأشياء، وذلك فى المناطق التى توجد بها ثغرات لايملؤها النظام الخاص الخاص للمسئولية عن المنتجات المعيبة[٢١]. وخصوصاً فى الحالةى التى تنشا فيهاا الضرر من التشغيل غير العادى لنظام المساعدة فى القرار. ففى هذه الحالة تضع المسئولية عبء التعويض على عائق حارس الشئ، وهو من له سلطة الاستعمال، أو التوجية، أو الرقابة.

وحتى يمكن رسم حدود هذه المسئولية فى سياق المساعدة فى القرار يمكن حينئذ من الرجوع إلى التمييز الذى أشرنا إليه من قبل بين حراسة الهيكل وحراسة السلوك، ومع ذلك قد يكون هناك ما يدفع إلى اعتبار المساعدة فى القرار قد تطورت بما فيه الكفاية لتحقيق استقلالية كافية، مما يجعله واقعاً خارج سيطرة المستخدمين، وهو ما يؤدى إلى وجود تعارض بين نظام المساعدة والمسئولية عن فعل الأشياء.

وفى الحقيقة يمكن لنظم المساعدة فى القرار تنفيذ عدد من المهام فى استقلالية نسبية، لكنها تظل دائماً تحت سيطرة المستخدم أو المصمم، لأن هؤلاء يمكنهم دائماً إيقاف تشغيلها، او عدم اتباع التوصيات. ومن هنا يمكن أن تقع مسئولية مخاطر الهيكل المتعلقة بتصميم نظام المساعدة فى القرار على الصانع وفقاً لتطبيق قواعد المسئولية عن المنتجات المعيبة، وبالمقابل تقع مسئولية مخاطر السلوك المتعلقة باستعمال الشئ يمكن أن يقع عبئ التعويض على المالك، المستشفى على سبيل المثال، أو الطبيب مستخدم الشئ فى مواجهة المريض، وهذا التمييز ليس مجرداً، لأنه يمكن أن نكون مخاطر السلوك راجعة فى الأصل إلى مخاطر هيكلية[٢٢].

مدى تطبيق المسئولية عن المنتجات المعيبة:

لا تبدو القواعد العامة فى المسئولية كافية لمواجهة الأبعاد المتميزة لاستخدام الذكاء الاصطناعى فى مجال المساعدة فى القرار، وخصوصاً للمساعدة فى قرار التشخيص الطبى.

---

(19) «Garde de comportement»
(20) Ch, Lachieze, precite.
(21) L. Mazeau, precite.
(22) L. Mazeau, precite

(ISSN: 2537 - 0758)

توجد نظم خاصة للمسئولية المدنية تأتى فى مقدمتها المسئولية عن المنتجات المعيبة(٢٣). الذى تبته المادة ١٢٤٥ والمواد التالية من التقنين المدنى، تطبيقاً للتوجيه الأوروبى ٨٥/ ٣٧٤ للمجلس فى ٢٥ من يوليو ١٩٨٥. ويثار التساؤل عن مدى تطبيق هذا النظام من المسئولية على الذكاء الاصطناعى ويرى البعض أن قواعد المسئولية عن المنتجات المعيبة تصلح أن تكون القواعد العامة للمسئولية عن الذكاء الاصطناعى(٢٤). وعلى ذلك يكون منتجاً معيباً برنامجاً تسبب فى ضرر؛ لأنه لا يقدم السلامة التى المتوقعة منه قانوناً.

ويتميز نظام المسئولية عن المنتجات المعيبة بتركيز المسئولية على المنتج، ويفهم المنتج producteur على أنه الصانع fabricant فالأضرار يمكن أن ترتبط بعيب فى الربوت الذكى. ويجوز للمضررين إذن مقاضاة الصانع لعيب فى التصميم.

ويتميز نظام المسئولية عن المنتجات المعيبة بأنه يقيم مسئولية موضوعية دون خطأ، ويسمح بالتمسك بمسئولية المتدخلين المهنيين المتعاقبيين مادموا تدخلوا فى عملية إنتاج أو توزيع المنتج، وهنا يبدو فى نظر البعض أن القانون الوضعى يتوافق جيداً مع البوت الذكى المعيب(٢٥).

ويثير تطبيق هذا النظام الخاص على الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعى بعض الصعوبات مرجعها أيضا إلى التساؤل عن تطبيقه على الأشياء غير المادية والإجابة فى نظر الفقة هى بالإيجاب؛ نظراً لأن التوجيه الأوروبى، والقانون الصادر تطبيقاً له لم يتضمنا أى تحديد حول هذه النقطة، وفيما يتعلق تحديداً بالوسائل الإليكترونية الموضوعة لخدمة أدوات المساعدة فى القرار ليست مادية ولا مبرمجة تماماً على عكس النموذج الذى كان محلاً للتفكير فى أثناء وضع التشريع الخاص بالمنتجات المعيبة، ويمكن أن تنعقد مسئولية مبرمج برنامج المساعدة فى القرار مثل التشخيص الطبى على اعتبار البرنامج مال منقول غير مادى(٢٦).

ويوجد تساؤل آخر هو كيفية تقدير شرط العيب فى المنتجات، خصوصا أن تعقد تشغيل الذكاء الاصطناعى يمكن أن يثير عقبة تتعلق بوجه خاص بالإثبات.

---

(23) «Responsabilite du fait des produits defectueux»

(24) G. Loiseau et A. Bensamoun، La gestion des risques de l' intelligence Artificielle JCP 2017, 1203

F. G، sell Vers L emergence d une responsabilite numerique, D. IP/ IT, 2020. p.153

(25) A. Mendoza- Caminade، precite.

(26) «Bien meuble incorporel»

وأخيراً ووفقاً لهذا النظام يحوز الإعفاء من المسئولية فى الحالة التى تكون فيها حالة المعارف العلمية والتقنية فى الوقت الذى طرح فيه الصانع المنتج للتداول لا تسمح بالكشف عن وجود هذا العيب (المادة ١٢٤٥/ ١٠ من التقنين المدنى الفرنسى).

وهذا السبب للإعفاء المسمى مخاطر التنمية[٢٧]. يسمح للمنتج بالإعفاء من المسئولية بإثبات أنه كان يجهل وقت طرح المنتج للتداول بوجود العيب، وأن هذا الجهل كان حتمياً، نظراً لحالة المعارف العلمية والتقنية فى ذلك التاريخ.

وتطبيق هذا الإعفاء على الذكاء الاصطناعى الذى يتميز بالتشغيل المعقد كما ذكرنا وبقدرته على التصرف بشكل مستقل يعنى قبول الإعفاء من المسئولية على نطاق واسع، ويرى الفقه أن إصلاحاً سيكون ضرورياً؛ لإبعاد هكذا سبب للإعفاء من المسئولية فيما يتعلق بالأضرار التى يحدثها الذكاء الاصطناعى[٢٨].

ومن الوارد جداً أن النظام يتطور فى الفترة من تداوله إلى ما قبل وقوع الحادث بعدة أشهر أو عدة سنوات مثل تعديل السلوك أو إضافة ميزات وظيفية جديدة من خلال تنزيل برامج خاصة، علاوة على ذلك يمكن أن يعمل برنامج المساعدة فى القرار كصندوق أسود ذات مدخلات ومخارج ولكن ليس نظاماً للتفكير.

وإذا كانت هذه النتيجة عادية فى نظم المعلومات الاستراتيجية التى تعتمد على مستودعات بيانات كبيرة لا يؤدى الخطأ فيها إلا إلى عواقب محدودة، إلا أن الأمر على غير ذلك تماماً مع برنامج من نوع Watson إذ تكون النتيجة وفاة كائنات بشرية يضاف إلى ذلك أن هذه البرنامج تشير إلى تأخير طفيف بالمقارنة بالحالة الحالية للمعارف؛ لأنها تستخدم بيانات سابقة منشوردة بعد عملية مراجعية قد تستغرق شهوراً.

وفى هذا السياق يصبح بحث مسئولية الشركة المصنعة التى لم يعد تطوير المنتج مسئوليتها وحدها أكثر صعوبة، ولهذا السبب يكون تحليل فكرة عيب المنتج بطريقة مجردة، ومن ثم يكون معيباً المنتج الذى لا يقدم الأمن الذى يمكن توقعه قانوناً.

تطبيق نظام المسئولية فى قانون ١٩٨٥:

أصبح ممكناً بفضل الذكاء الاصطناعى تسيير مركبات أرضية بمحركات ذاتية[٢٩].

وتخضع المسئولية عن الأضرار الانشئة عن هذه المركبات لقانون ٨٧٧ فى ٥ من يوليو ١٩٨٥، وهو القانون المعروف بقانون Badinter. ويقيم هذا القانون نظاماً للمسئولية يكون الفعل المنشئ لها حادث مرور تؤدى إليه مركبة أرضية بمحرك، وتطبق

(27) «Risque de developpement».
(28) Ch. Lachieze، precite
(29) «vehicule autonome».

(ISSN: 2537 - 0758)

الأفكار الخاصة بالضرر والحادث والمركبة ارضية بمحرك سواء على المركبات الذاتية أو المركبات التى يقودها شخص طبيعى.

والقدرة الذاتية لهذا النوع من المركبات لاتزال محدودة؛ نظرا لأن الشخص الموجود فى المركبة هو الذى يعطى توجيهات لها، ومن ثم يعد مسئولاً فى الحالة التى يكون له فيها استعادة السيطرة اليدوية، ويظل قائد المركبة الذاتية مسيطرا على المركبة فى كل مناسبة، وتعود إليه سلطة اتخاذ القرارات المناسبة(٣٠).

غير أنه فى المستقبل يمكن أن توجد أنظمة قيادة تتولى السيطرة تماماً على المركبة، وحينئذ يكون تطبيق أحكام قانون ١٩٨٥غير ممكن. وفى هذه الحالة يثار التساؤل عما إذاا كان المنتج يكون هو المسئول عن الضرر الذى أحدثته المركبة.

باختصار إن تحديد المسئول ينبغى أن يتكيف مع المركبات الذاتية، فالمادة الثانية من هذا القانون تنص على أن المسئول هو القائد conducteur أو الحارس gardien للمركبة التى تسببت فى الحادث. وهذه الأفكار ليست متلائمة مع المركبات الذاتية التى تقع قيادتها على نظام تابع للذكاء الاصطناعى. وأخيراً حتى ولو احتفظ مستخدم المركبة ببعض إمكانيات للتصرف، خصوصاً بعدم تفعيل القيادة الأتوماتيكية إلا دوره قد أصابه التعديل بعمق إلى درجة تجريد معنى القائد من أى مضمون.

باختصار يمكن تطبيق النظم الخاصة للمسئولية على مخاطر الذكاء الاصطناعى مع بعض التعديلات التى تبجو مهمة.

المبحث الثاني
المسئولية عن الذكاء الاصطناعي في القانون العام

تمهيد:

من الملائم أن نعرض للجوانب الدستورية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي (المطلب الأول)، والرقابة القضائية على القرارات الصادرة إلى تلك التقنية (المطلب الثاني)؛ نظراً لأهمية هذه الجوانب في مجال المسئولية (المطلب الثالث).

المطلب الأول
الجوانب الدستورية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القرارات الإدارية

حكم المجلس الدستوري في ١٢ من يونية ٢٠١٨:

قضى المجلس الدستوري بدستورية المادة ٢١ من القانون الذي يسمح للإدارة باتخاذ قرارات إدارية فردية لها صفة آلية؛ نظراً لأن السلطة اللائحية تحدد بنفسها القواعد

(30) M. Monot- Fouletier, Vehicule autonome: vers une automie du regime juidique applicable? D. 2019.p. 129.

والمعايير التي تغذي المعالجة الحسابية algorithme، ومن ثم لم تتحلى عن اختصاصاتها، وأن الضمانات التي نص عليها الثانون تبدو كافية، ومن هذه الضمانات: منع الطعن الحصري على المعالجة الحسابية في حالة توافر معلومات ذات حساسية، وفرض الإلزام بالإشارة إلى الأساس الحسابي للقرار، وإمكانية الحصول على الخصائص الرئيسية لتنفيذها، وإمكانية ممارسة طريق الطعن الإداري والقضائي ضد القرار، وأخيراً إلزام المسئولين عن المعالجة الحسابية التحكم في المعالجة وتطورها؛ حتى يمكنهم أن يشرحوا بالتفصيل وفي شكل ميسر للشخص المعني الطريقة التي تم إعمالها للمعالجة في مواجهته(٣١).

حكم المجلس الدستوري في ٣ من إبريل ٢٠٢٠:

في هذا الحكم يكرس المجلس الدستوري الحق في معرفة المعايير وطرق فحص الملفات بواسطة الذكاء الاصطناعي ليس للمرشحين المستبعدين فقط، وإنما أيضاً للغير. وقد رأى المجلس أنه وفقاً للنصوص يجوز للمرشحين بمجرد اتخاذ قرارات الرفض في مواجهتهم الحصول على المعلومات الخاصة بالمعايير وكيفية فحص طلبات ترشحهم. ومع ذلك الحصول على هذه المعلومات غير متاح إلا للمرشحين، واعتبر المجلس أن عدم الاعتراف للغير بكل المعلومات الخاصة بالمعايير وكيفية فحص طلبات الترشيح التي قبلت فعلاً من جالنب المؤسسات المعنية ينطوي على اعتداء على الحق الذي كفلته المادة ١٥ من إعلان حقوق الإنسان والمواطن(٣٢)، وهو اعتداء لا يتناسب مع المصلحة العامة المستهدفة والمستمدة من حماية سرية مداولات الفرق التربوية. ومن ثم لا يجوز تفسير الأحكام المتنازع فيها، لايجوز تفسيرها على أنها تعفي كل مؤسسة من نشر تقرير يتضمن المعايير التي في ضوئها تم فحص المترشحين، ويوضح إلى أي مدى استخدمت معالجات الخوارزميات للقيام بهذا الفحص وإلا تكون تلك الأحكام مخالفة لمبدأ الحصول على الوثائق الإدارية(٣٣).

باختصار المبدأ هو شفافية الخصائص الرئيسية للخوارزميات أو المعالجة الآلية التي تستند إليه القرارات الفردية والمعلومات الشخصية محل المعالجة، غبر أن الشفافية في القانون الفرنسي ليست كاملة؛ لأنها لاتشمل بعض هذه الخصائص مثل رموز مصادر الخوارزميات(٣٤).

(31) CC,12 juin 2018, n.765 DC, AJDA, 2018, p.1191; d.2019, p. 1248, chron. E.Debaets et N.Jacquinot.

(32) Selon cet article «La societe a la droit de demander compte a tout agent public de son administration».

(33) CC,3 avril 2020, n.834 QPC, D.IP\IT, n.9p.516، note T.Douville,.

(34) «Codes sources d′ algorithmes». E. Mouriesse، L′ opacite des algorithmmes et transparence administrayive, RFDA, 2019, p.45

(ISSN: 2537 - 0758)

ويعترف القانون حتي في الحالات التي يجوز فيها اتخاذ قرارات معالجة آليا بالحق في طلب التدخل البشري، فيجوز لكل شخص كان محلاً لهكذا قرار أن يطلب تدخل شخص بشري؛ بقصد الحصول على إعادة فحص مركزه، وأن يعبر عن وجهة نظره، وويحصل على شرح للقرار المتخذ، او ينازع فيه.

عدم جواز الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في بعض القرارات الفردية:

التوسع في اللجوء إلى اتخاذ قرارات استناداً إلى الذكاء الاصطناعي يتوقف عند حدود ترسمها القوانين، فلا يجوز اللجوء على اتخاذ قرارات آلية على هذا النحو في بعض الموضوعات. وعلى ذلك ينص قانون المعلومات والحرية في فرنسا على حظر اتخاذ أي قرار من القرارات التي يمكن أن تحدث آثاراً قانونية في مواجهة شخص ما في حالة ماإذا مان أساس تدخلها الوحيد هو المعالجة الآلية للمعلومات المخصصة للتعريف بجانب من شخصيته[٣٥]، أو تقييم بعض جوانب من شخصيته[٣٦]. ولا يجوز أيضاً اتخذ أي قرار قضائي ينطوي على تقييم سلوك شخص ويكون أساسه المعالجة الآلية لمعلومات ذات صفة شخصية من أجل تقييم بعض جوانب من شخصيته.

ومبدأ الحظر في الحالة المتقدمة يقتصر على بعض أنواع من القرارات وهي التي تحدث آثاراً قانونية، وكذلك بعض عمليات المعالجة وهي المعالجة الآلية للمعلومات مع تحديد أو تقييم جوانب أو أجزاء من الشخصية، أو حتي الشخصية بأكملها. ومن ثم يخرج عن نطاق هذا الحظر القرارات التي تتخذ في سياق إبرام أو تنفيذ عقد، ويتم منح صاحب الشأن الفرصة لتقديم ملاحظاته، أو القرارات التي تلبي طلبات الشخص المعني[٣٧]. وكذلك القرارات التي تصدر بموافقة صريحة من الاشخاص المعنيين.

المطلب الثاني

رقابة القضاء الإداري على القرارات الصادرة استناداص للذكاء الاصطناعي

إمكانية الطعن بالإلغاء في القرارات الصادرة استناداً إلى نظم الذكاءء الاصطناعي:

أصبح اصطلاح القرار المعالج إليكترونياً[٣٨] شائعاً اليوم في القانون الفرنسي.

---

(35) «Profilage»

ويقصد بهذا الاصطلاح كما حددت اللائحة الأوروبية لحماية المعلومات (RGPD) معالجة تستخدم البيانات الشخصية لأحد الأفراد، بقصد تحليل والتنبؤ بسلوكه مثل تحدد أدائه في العمل، ووضعه المالي، وحالته الصحية، وعاداته في الحياة.

(36) «Aspects de sa personnalite».

(37) J. Rochfeld, L′ encadrement des decisions prises par algorithme, D. IP\IT, 2018, P.474

(38) «Decision automatisee»

ويقصد به كما يقول اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات القرار المتخذ في مواجهة شخص من خلال خوارزميات algorithms أي معالجة آلية تطبق على بياناته الشخصية من دون أي تدخل بشري في العملية. وهذا النوع من القرارات يمكن أن يتدخل في مجالات عديدة من أنشطة مثل الأنشطة المالية والضرائب والتسويق، ويحدث آثاراً قانونية، أو تؤثر بطريقة مهمة على للأشخاص أصحاب الشأن. مثال ذلك قرار رفض ائتمان يمكن أن يكون سنده الوحيد استخدام خوارزميات تطبق آلياً بعض المعايير على المركز المالي لطالب الائتمان دون أي تدخل بشري.

وهذا التعريف للقرار المعالج آلياً يحدث تحولاً كبيراً في حقيقة مفهوم القرار الإداري؛ لأنه يعني أن القرار في حقيقته ليس تعبيراً عن إرادة الإدارة وحدها، بل تعبير عن نظام الذكاء الاصطناعي، حتي وإن ظل القرار من الناحية النظرية منسوباً للإدارة التي تبنته بوسفه قراراها.

ويتولى القاضي الإداري في حدود اختصاصه رقابة المشروعية على القرارات الإدارية سواءً القرارات وفقاً للإجراءات العادية أو وفقاً للإجراءات الإلكترونية. وفيما يتعلق بالأخيرة لا يمارس الرقابة فقط من نهاية الإجراءات en aval أي وقت التوقيع أو الإحالة، ولكن أيضاً عند البداية en amont مع الدعم أو المساعدة التي تقدمها الخوارزميات التي وتقوم لايمكن إنكاره في بعض الدول(٣٩).

وعلى سبيل المثال يمكن إسناد دور للذكاء الاصطناعي في اتخذ القرارات، فقد يؤدي إلى اتخذ قرارات غير مشروعة، أو يرفض منح حقوق، أو يمنع الحصول على خدمة، أو يقوم بتحليل شخصية المرشحين للوظائف على غرار ما يحدث في مجال المشروعات الخاصة، وقد ينتهي هذا التحليل إلى اختيارات تنطوي على التمييز(٤٠). وقد يكون التمييز عمدياً من خلال وضع معيار تمييزي في برنامج إلكتروني(٤١). واعتبرت إحدى المحاكم في إيطاليا تمييزياً أن تعامل الخوارزميات، من أجل تحديد مجموعات مقدمي الطلبات، المستخدمة بواسطة منصة الغياب الناتج عن المساهمة في الإضراب تماماً على غرار الحالات الأخرى التي لا يقوم فيها مقدم الطلب بالخدمة، ومن ثم قضت في مواجهة المنصة بالتعويض(٤٢).

(39) Ph. Yolka, La droit de l′immateriel public AJDA, 2017, P.2047.
(40) J.-F.Kerleo, L′administration de produit, AJDA, 2020, p.2192; S.Sereno, Focus sur les discriminations par algorithme, Rsv. De droit du travail, 2020, p.680.
(41) D. Gardes, La droit a l′emploi face a l′intelligence artificielle, 2021, p.115.
(42) L. Ratti et M. Peyronnet, Controverse: Algorithme et risqué de discrimination :quell controle du juge ?Rev, de droit du travail, 2021, p.81.

(ISSN: 2537 - 0758)

وفي إيطاليا فيتم الاستعانة به من أجل تنفيذ الخطط الاستثنائية للتعيين ونقل المعلمين. وفي الحالتين يقوم البرنامج بوضع إجراءات آلية بينما ترجع صعوبتها إلى زيادة الأعداد وتنوع الطلبات الواجب التعامل معها والمعايير واجبة التطبيق(٤٣).

وقد كرس تقنين العلاقة بين الأفراد والإدارة في فرنسا إمكانية اتخذ قرار فردي استناداً إلى معالجة حسابية. ونصت المادة L.311-3-1 من هذا التقنين على أنه: القرار الفردي الذي يتخذ في ضوء نعالجة حسابية يجب أن يتضمن إشارة صريحة، وإبلاغ صاحب الشأن. ويجب أيضاً إبلاغ القواعد التي تحدد هذه المعالجة، والخصائص الرئيسية لتنفيذها من جانب الإدارة إلى صاحب الشأن متى طلب ذلك(٤٤).

تحولات في الرقابة القضائية على القرارات الصادرة استناداً إلى الذكاء الاصطناعي:

ولاجدال في إمكانية الطعن بالإلغاء في القرارات الصادرة استناداً إلى مساعدة من نظام الذكاء الاصطناعي أو المعالجة الحسابية، كما يذكر تقنين العلاقة بين الأفراد والإدارة، مثلما يجوز الطعن بالإلغاء في أي قرارات أخرى(٤٥).

ومع ذلك كما يلاحظ بعض الكتاب أن الأساليب التي يعتمد عليها القضاء لمراقبة مشروعية القرارات الإدارية قد لا تجد مكاناً لها إذا تعلق الأمر بقرارات تستند إلى دعم نظم الذكاء الاصطناعي. وعلى سبيل المثال لاتجد مكاناً رقابة التناسب، والخطأ البين في التقدير؛ لأن هذه الأساليب وغيرها تتفق مع الطريقة التقليدية في اتخاذ القرارات الإدارية، ولا تكون لها إلا أهمية محدودة في القرارات الصادرة وفقاً لنظم الذكاء الاصطناعي التي تعتمد على معايير محاسبية محض(٤٦). ويرجع ذلك إلى أن هذه الأساليب تفترض ممارسة سلطة تقديرية من جانب الإدارة، بينما اتخاذ قرارات وفقاً لنظم الذكاء الاصطناعي يتم بطريقة آلية متجردة من سلطة التقدير.

ويضاف إلى أن نظم المساعدة في القرار تنطقي على تعميم تطبيق البيانات والمعلومات التي تتوافر لديه، وهو ما يعني عدم تطبيق فحص كل حالة على حدة، وبالتبعية الحد من السلطة التقديرية للإدارة، وهي أقرها القضاء للإدارة ممارستها وعدم التخلي عنها.

(43) G. Mancosu, Le contentieux des actes pris sur la base de d′ algorithms, un point de vue italien, Rev. generale du droit, 2019, n.49010

(44) Code des relations entre le public et l′administration, article L.311-2-1 cree par la loi n.1321 du 7 octobre 2016. administration, article L.311-2-1 cree par la loi n.1321 du 7 octobre 2016.

(45) J.-F.Kerleo, L′administration de produit, AJDA, 2020, p.2192.

(46) J.B.- Auby, Le droit administrative face aux defies du numerique, AJDA. 2018, P.835

ونظراً لتوحيد المعايير التي تتم في ضوئها المعالجة الآلية للمعلومات أو البيانات فيبدو صعباً بل مستحيلاً الادعاء بوقوع القرار في عيب إساءة استعمال السلطة.

ويثار التساؤل بطبيعة الحال عن مدى رقابة القاضي الإداري على المعلومات أو المعايير التي صدر استناداً إليها القرار الإداري.

بطبيعة الحال يمارس القاض الإداري رقابة على هذه المعايير بمناسبة الطعن بالإلغاء في القرار الصادر استناداً إليها؛ لأنها تشكل أساس القرار نفسه.

ولكن هل يجوز الطعن بالإلغاء في هذه المعلومات والمعايير؟. لانرى مانعاً من الطعن فيها بالإلغاء مباشرة في الميعاد مادامت ملزمة، قياساً على قبول دعوى الإلغاء في المنشورات الملزمة، بل إنها تشكل في حقيقة الأمر قرارات لائحية.

وبناءً على ذلك قضي مجلس الدولة بقبول الطعن بإلغاء توصية للجنة الوطنية للمعلومات والحرية بشأن اعتبار البيان الخاص بجنسية طالب القرض بوصفه أحد عناصر تقدير مخاطر التحصيل، ورأى المجلس على عكس هذه التوصي التي في حقيقتها قراراً أن عنصر الجنسية منتج وليس تمييزياً في ضوء عملية المعالجة الإلكترونية[٤٧]. ويجوز أيضاً الدفع بعدم مشروعية المعايير أو المعلومات التي يتم في ضوئها اتخاذ القرارات الفردية بمناسبة دعاوى إلغاء هذه القرارات على غرار الدفع بعد مشروعية القرارات اللائحية بصفة عامة.

رقابة القضاء الإداري في إيطاليا على القرار اللائحي بفرض استخدام نظم الذكاء الاصطناعي في إصدار القرارات الفردية: وفي إيطاليا يراقب القاضي الإداري مشروعية القرار اللائحي بفرض استخدام العمليات الآلية، خصوصاً في الحالة التي تكون فيها معيير المعالجة غير معلومة، وهذا الحل يبدو لاغنى عنه من أجل ضمان حماية قضائية كاملة وفعالة، وإلا ستكون القرارات الفردية مجرد نتيجة آلية لعمليات إليكترونية يفؤضها القرار اللائحي. ووفقاً للقضاء في إيطاليا إذا ما طبقت معايير موضوعية دون أي هامش تقديرمن السلطة الإدارية تكون الإجراءات الآلية ضرورية من الناحيتين التكنولوجية والدستورية في ضوء المادة ٩٧ من الدستور. والبرنامج الإليكتروني في نظر القضاة يجسد الإجراءات، ويحتوى على القواعد القانونية، وكذلك الاختيارات التي قامت بها الإدارة في إطار حريتها في التقدير.

([47]) CE, sec., 30 oct.2001, n.204909.

(ISSN: 2537 - 0758)

وقد حرص القضاء الإيطالي على إبراز النتيجتين الآتيتين:

أما النتيجة الأولى فهي أنه يقع على الإدارة المسئولة عن الإجراءات أن توازن من البداية أي قبل تنفيذ البرنامج بين جميع المصالح المعنية، مما يفرض أيضاً إدخال تعديلات وتحديثات، وأجراء اختبارات منتظمة للخوارزميات، وخصوصاً إذا كانت الأخيرة هي خوارزميات تعلم آلي أة تعلم عميق.

وأما النتيجة الثانية فهي أن قابلية الخوارزميات للقاضي تفترض أنها مفهومة من جانب القضاة والمواطنين، وهذا يفرض أن تكون جميع جوانبها مهروفة مثل مؤلفيها، وإجراءات إعدادها، ونظام القرارات(٤٨).

الخاتمة والنتائج

تناول الباحثة في هذا البحث في بيان ماهية أنظمة الذكاء الاصطناعي، حيث تم تعريفه بأنه "علم وهندسة صناعة الآلات الذكية" وان أنظمة الذكاء الاصطناعي مرت بمراحل تاريخية أدت الى تطوره ووصوله الى الحالة التي عليها اليوم، كما ان التشريعات قد عمدت الى اصدار قوانين خاصة بأنظمة الذكاء الاصطناعي وان هذه القوانين دائما ما تأتي بأحكام قانونية ادق من القوانين السابقة وبهذه الكيفية تطورت تشريعات الذكاء الاصطناعي، وقد كانت المسئولية الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي محل اهتمام التشريعات المقارنة، لغرض تحديد على من تقع تلك المسئولية سواء كانت مدنية ام جنائية، وان بعض التشريعات محل الدراسة ترى بان القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني تكفي ليتم تطبيقها على أنظمة الذكاء الاصطناعي.

النتائج:

- إن عدم وضع تعريف شامل ومانع وجامع، يؤدي الى اختلاف الفقه والمشرع في تحديد المعنى الحقيقي والدقيق لمفهوم (أنظمة الذكاء الاصطناعي)، كما ان التطورات التكنلوجية تؤدي الى قيام بعض التشريعات الى إصدار قوانين او تعليمات تنظم من خلالها عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- في ظل غياب تشريعات، تتناول مسألة تنظيم عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي، فأن العمل يجري في المحاكم المختصة على تطبيق القواعد العامة في المسئولية المدنية والجنائية، على ما ينتج عن عمل الذكاء الاصطناعي من ضرر او جريمة، لتلافي إفلات المجرمون الجدد من العقاب.

(48) G. Mancosu, Le cont entieux des actes pris sur la base de d′ algorithms, un point de vue italien, Rev. generale du droit, 2019, n.49010.

قائمة المراجع

(1) Bensoussan، Droit des robots: science- fiction ou anticipation/ D. 2015. 1640: A- S. Chone- Grimaldi et Ph. Glaser, Responsabilite civile du fait du robot doue d'intelligence artificielle: faut- ill creer une responsabillte robotique? CCC 2018. Alerte 1.
(2) «personne electronique responsable»
(3) G. Loiseau. M. Bourgeois, Du robot en droit a un droit des robots, JCP G n° 48, nov. 2014, doctr. 1231. 16 V. not. A. Bensoussan, plaidoyer pour un droit des robots: de la «personne morale» a la «personne robot» La letter des jurists d affaires, 23 oct, 2013, n° 1134; A. Bensoussan, J. Bensoussan, Droit des robots, Larcier, 2015
A- S. Chone- Grimaldi et Philippe Glaser، Responsabilite civile du fait du robot doue d' intelligence artificelle: faut- ill creer une personnalite robotique?» Contrats Concurrence Consommation n° 1, Janvier 2018, alerte 1; A. Bensoussan et J. Bensoussan Droit des robots Editions Larcier 2015, p. 41 et s.
(4) D. Glbois- Lehalle، Responsabilite civile pour l intelligence artificielle selon Bruxelle: une initiative a saluer, des dispositions a ameliorer D. 2021, p.p. 87; Ch. Lachieze, Intelligence artificielle: quell modele de responsabilite? D IP/IT, 2020. P.663;
(5) «Conseil economique et social europeen»(CESE)
(6) OPECST, Rapport«pour une intelligence artificielle maitrisee، utile et demystifiee» T, 1, 15 mars 2017.p. 129.
(7) J-R. Binet, Personnalite juridique des robots: une voie a ne pas suivre، Droit de la famille n° 6, juin 2017, repere; Ch, Lachieze, Intelligence artificielle: quell modele de responsabilite? D IP/IT, 2020, P. 663
A. Hamoui, La responsabilite civile medicale a l epreuve de l intelligence artificielle, Memoire, Master, Paris II, 2020.P. 49 et s.
(8) J- S, Borghetti, L' accident genere par l' intelligence artificielle autonome, JCP 2017, n° special Le droit civil a l ere numerique spec. n° 41; G. Loiseau La Personnalite juridique des robots une monstruosite juridique, prec.
(9) CA de Paris، Rapport du groupe de travail sur» La reforme du droit francais de la responsabilite civile et les relation economique», 25 juin 2019. P. 108

(ISSN: 2537 - 0758)

A. Mendoza- Caminade, Le droit confronte a İintelligence artificielle des robot: vers l'emergence de noveaux concepts juridiques? D. 2016 p. 445.
(10) L. Mazeau, Intelligence artifcielle et responsabilite civile: le cas de logiciels ď aide a la decision en matiere medicale, Rev. pratique de la prospective et de Í innovation, 2018.p. 38 et s.
(11) Cass., ch. Reun., 2 dec. 1942. DC 1942. P. 25. Note. G. Ripert; S. 1941. I. 217. Note H. mazeaud.
(12) «Garde de structure»
(13) «Garde de comportement»
(14) G. Loiseau et A. Bensamoun, La gestion des risques de l'intelligence
(15) Artificielle JCP 2017, 1203
(16) «Decision automatisee»
(17) Ph. Yolka, La droit de l′immateriel public AJDA, 2017, P.2047.
(18) J.-F. Kerleo, L′administration de produit, AJDA, 2020, p.2192; S. Sereno, Focus sur les discriminations par algorithme, Rsv. De droit du travail, 2020, p.680.
(19) D. Gardes, La droit a l′emploi face a l′intelligence artificielle، 2021, p.115.
(20) L. Ratti et M. Peyronnet، Controverse: Algorithme et risqué de discrimination: quell controle du juge? Rev, de droit du travail, 2021, p.81.
(21) G. Mancosu, Le contentieux des actes pris sur la base de d′ algorithms, un point de vue italien، Rev. generale du droit, 2019, n.49010
(22) Code des relations entre le public et l′administration، article L.311-2-1 cree par la loi n.1321 du 7 octobre 2016.administration، article L.311-2-1 cree par la loi n.1321 du 7 octobre 2016.
(23) J.-F. Kerleo، L′administration de produit, AJDA, 2020, p.2192.
(24) J.B.- Auby، Le droit administrative face aux defies du numerique، AJDA. 2018، P.835
(25) CE, sec., 30 oct.2001, n.204909
(26) G. Mancosu, Le cont entieux des actes pris sur la base de d′ algorithms, un point de vue italien, Rev. generale du droit, 2019, n.49010.